البنك الدولي يتوقع نمواً بنسبة (4.3 ٪) في الكويت خلال (2011)

في الوقت نفسه ان العام 2010 شهد زيادة في قيمة التحويلات المالية في المنطقة بنسبة 5.3 ٪ لتصل الى 35.5 مليار دولار. وكان البنك الدولي اصدر يوم امس تقريره عن التوقعات الاقتصادية للعامين 2011 و2012 توقع فيه ان تشهد منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا نموا بنسبة 4.3 ٪ وان تواصل الاسواق الناشئة قيادتها للتعافي الاقتصادي، متوقعا ان تساهم هذه الدول بنصف الناتج الاجمالي العالمي خلال العامين المقبلين.

الكويت /متابعات:

توقع تقرير البنك الدولي ان يشهد الاقتصاد الكويتي نموا بنسبة 4.3 ٪ خلال العام الحالي 2011 والمقبل مدفوعا بالاستثمارات الحكومية الضخمة والقدرة الشرائية العالية محليا.

واظهرت ارقام تقرير البنك الدولي (الافاق الاقتصادية العالمية لعام 2011) ان النمو الاقتصادي المتوقع لدول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الحاليين سيكون عند مستوى 3.5 ٪ باستثناء الدول التي قامت بضخ استثمارات حكومية كبيرة كالكويت والامارات والبحرين. وذكر التقرير ان استمرارية التعافي الاقتصادي في منطقة الخليج ترتبط بصورة رئيسية باستقرار اسواق النفط العالمية والوضع المالي العالمي فضلا عن نسب النمو المتوقع تحقيقها في هذه الدول.

وبين ان اسعار النفط شهدت ارتفاعا خلال العام الماضي بمعدل 17 دولارا للبرميل بسبب الطلب الكبير على الطاقة من الاسواق الناشئة حيث ارتفعت عائدات النفط على منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال هذا العام بنسبة 28 ٪ لتصل الى 575 مليار دولار من 450 مليار دولار في عام 2009 مبينا ان هذا الارتفاع ساعد دول المنطقة على تحسين ماليتها العامة.

وتوقع التقرير ان تحقق الكويت نموا ايجابيا عن العام الماضي بحوالي 1.9 ٪ بعد ان بلغت نسبة النمو حوالي 4 ٪ عام 2009 عازيا التراجع في نسب النمو خلال العام الماضي في معظم منطقة الخليج الى الانكماش الاقتصادي الذي يعاني منه شركاء المنطقة التجاريون سواء في اوروبا او الولايات المتحدة الأميركية.

وكشفت ارقام تقرير البنك الدولي عن وصول نسبة النمو الاقتصادي في الاتحاد الاوروبي خلال العام 2010 الى 1.7 ٪ مدفوعا بالنمو القوي للاقتصاد الالماني ومتراجعا في الوقت نفسه من 1.4 ٪ التي استطاع تحقيقها في عام 2009. واظهرت الارقام الصادرة عن البنك ان تدفقات رؤوس الاموال الصافية الى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بشكل عام شهدت ارتفاعا بنسبة 1.2 ٪ خلال عام 2010 بواقع 320 مليون دولار لتصل الى 25.8 مليار دولار مقارنة بعام 2009. ورجح التقرير ان تبقى اسعار النفط بين 70 و90 دولارا للبرميل خلال الفترة المقبلة مع استعداد الدول المصدرة للنفط (أوبك) لتغطية اي زيادة للطلب في اسواق الطاقة العالمية، مؤكدا

لجنة أوروبية تدعو إلى تعزيز التعاون مع دول الخليج

الكويت / متابعات :

دعت اللجنة البرلمانية الاوروبية للصناعة والبحث والطاقة الاتحاد الأوروبي إلى تعميق تعاونه مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والبحث.

وقال المتحدث باسم هذه اللجنة البرلمانية ان اللجنة اعتمدت مشروع مقترح الخميس يثني على العمل الذي تقوم به مجموعة الخبراء المشتركة بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما في مجالات الغاز الطبيعي والطاقة والسلامة النووية.

واعترفت اللجنة البرلمانية في قرارها بالجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة احتياطات الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال ما يتفق مع رغبة الاتحاد الاوروبي في تنويع مصادر الطاقة.

وشددت على أهمية زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال الى الاتحاد الأوروبي واقامة خط انابيب بين الاتحاد ودول مجلس التعاون بشكل مباشر او باستخدام خطوط الأنابيب الحالية والمستقبلية مثل (ا ج ب) و(نابوكو).

واضافت اللجنة ان قطاعات ومصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح وتكنولوجيات الفحم النظيفة الجديدة توفر آفاقا واسعة لتعزيز التعاون في قطاعات التكنولوجيا الصناعية بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس.

واوضحت ان هناك فرصا امام الاتحاد الاوروبي للاستثمار في القدرة الانتاجية للطاقة في دول مجلس التعاون وذلك باستخدام احدث التقنيات من حيث التوليد والنقل والربط البيني.

ودعت اللجنة الى توثيق الشراكة بين الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون في مجال استخدام والحصول على المواد الخام فضلا عن فتح الاسواق امام البضائع والغاء الحواجز الجمركية مرحبة بالجهود المبذولة في مفاوضات التجارة الحرة لضمان امدادات دائمة وامنة من المواد الخام.

وأبرزت اللجنة أهمية تعميق التعاون مع دول مجلس التعاون في برامج البحوث والتكنولوجيا مع التركيز بصفة خاصة على صناعات جديدة قائمة على المعرفة في مجالات مثل مصادر الطاقة المتجددة ومشتقات النفط والغاز وجودة الطاقة.

واعتمد مشروع المقترح بنسبة 43 صوتا مؤيدا وغياب ستة أعضاء عن التصويت فيما لم يصوت ضده أي عضو.

ومن المتوقع ادراج هذا المقترح ضمن الاتفاق النهائي للعلاقات بين الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي سيتم التصويت علية من قبل لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي في العاشر من فبراير المقبل فيما يصوت البرلمان الاوروبي كاملا على هذا الاتفاق في نهاية مارس المقبل.

أضواء

المرأة قدركم الذي لن تفروا منه

د. حسناء عبدالعزيز القنيعير

لا شك في أن المرأة كانت وما زالت الشغل الشاغل للكثيرين في مجتمعنا ، فمنهم من يريد تعليمها فقط ، ومنهم من يريد تعليمها وتشغيلها ، ومنهم من لا يريد لا هذا ولا ذاك بل يريدها قابعة في منزلها رهينة لتسلط الرجل أو رهينة الحاجة والفقر. وبين هؤلاء وأولئك تقف المرأة حيرى لا تدري ماذا تفعل كي تنال حقوقها وتكون عضواً فاعلاً في التنمية المجتمعية .

في هذا الخضم تحتل المرأة بؤر اهتمام أولئك الذين نصبوا أنفسهم أوصياء عليها من المهد إلى اللحد حتى صارت مشكلة المشكلات ؛ إن هي تعلمت أو عملت أو تاجرت أو سافرت أو ابتعثت أو تزوجت أو طلقت ... وكأنه لا مشكلات لدينا سواها ، فلا فساد ولا بطالة ولا فقر ولا ارتفاع أسعار ولا أزمة مساكن ولا مخرجات تعليم بائسة ولا مستثمرين نجلبهم ليستثمروا في كل شيء حتى في أقواتنا ، ولا جن يتلبسون وسحرة يزينون النهب والسرقات(للشرفاء)!!

المرأة قدركم الذي لن تفروا منه إلا إليه، ولن تستطيعوا وأدها كما فعل الرجل الجاهلي فأراحها واستراح !

إن الخشية من إثارة الفتنة التي بررت عدم محاسبة قاضي الجن المسحور لم نر ما يماثلها كالخشية على المرأة من الانحراف تحت وطأة الحاجة ! لدن صدور فتوى تحريم عمل المرأة محاسبة ، بذريعة أن ذلك يعرضها (للفتنة ويفتن بها الرجال ، فهو عمل محرم شرعا) ، لكن ماذا عن عملها في بسطة صغيرة تحت أشعة الشمس؟ وماذا عن وقوفها عند الإشارات متسولة ؟ أحلال هو أم حرام ؟ إنه إن كان عملها محاسبة محرم على هذا النحو القطعي ، فماذا عن نهب أموال الوطن والفساد الذي يزينه الجن والسحرة ؟ وما حكم إغلاق باب الرزق الحلال دون امرأة تعصف بها الحاجة ؟ ألا يفتح هذا ألف باب وباب لإفسادها؟ ثم ماذا نتوقع أن تفعل المضطرة التي طرقت باب الحلال فأوصدوه في وجهها؟ إن من فعل ذلك ما كان له أن يفعله لو كان في أهل بيته من تعاني البطالة والحاجة والعوز، وهو أمر نحن على يقين تام - اللهم لا حسد - بعدم وجوده في بيوتهم..

إن عدم الإحساس بحاجة الآخرين وتغليب الرؤى الضيقة على ما عداها أمر لا يغفره الله ولا يقره العرف ولا يستوعبه العقل .

وتصر الفتوى على أن (توظيف الشركات لها في مثل هذه الأعمال تعاون معها على المحرم فهو محرم أيضا). وهنا نتساءل أيضا ما حكم الصمت على فساد من تلبس به الجن وزين له السحرة نهب ملايين الريالات ألا يعد الصمت عن عقابه وكف يده عن العمل يشبه التعاون معه ؟

إن السؤال الذي وجه وأنتج تلك الفتوى المتسرعة ، هو حق أريد به باطل لما ينطوي عليه من استدراج للتحريم واستفزاز للمستفتين حتى تخرج الفتوى بالتحريم الذي أراده السائل. أين ذلك السائل المتحمس الغيور على النساء من محلات بيع اللوازم النسائية ؟ ألم يكن حرياً به إن كان يخشى على النساء أن يسأل أيضا عن حكم شراء المرأة ملابسها الداخلية التي صمم بعضها على درجة عالية من السخونة والإثارة والتفاصيل الدقيقة ، من رجل أجنبي يمعن في وصف محاسن بضاعته بين يدي نساء بعضهن فتيات قاصرات وبعضهن نساء ساذجات ! لماذا لم يحرك هذا الوضع الغريب والمشين مشاعر أولئك الخائفين على المرأة من الاختلاط بالمشترين في الأسواق، اختلاطاً لا يتعدى دفع الأموال واستلام البضاعة أمام كل الناس وتحت أضواء عالية ، وليس خلف استنادات ومشاجب كبيرة تستر بعض من في المحل؟

إن هذا الصمت يفسر كيف تنادى أصحاب المصالح وهبوا هبة مضرية للحيلولة دون تأنيث محلات الملابس النسائية بحجة أنها في سوق مختلط ، وإنهم إذ تسارعوا إلى تحريم عملها محاسبةً لم يبالوا بوجودها مع رجل أجنبي يعرض أخص خصوصياتها تلك الخصوصيات التي لفرط حساسيتها نجد كل دول الغرب (الكافر) لا توظف الرجال فيها ولا يبيعها للنساء سوى النساء ، أما نحن فلا نبالي أن يبيعها رجال أجانب لنسائنا ، مما يؤكد الانتقائية الفجة التي تراعي مصالح خاصة وتمعن في الكيد لمن اقترح تأنيث تلك المحلات رحمه الله في أسلوب أكثر شبهاً بما تفعله بعض النساء الجاهلات اللاتي لا يحسنّ سوى المكيدة ومخالفةٍ من لا يتفق معهن حتى لو كان قراره أكثر صواباً ! وهنا نتساءل هل حاول واحد من هؤلاء الممسكين بزمام شؤون المرأة أن يذهب لتلك المحلات ليرى كيف تعرض تلك الملابس وكيف يبيعها الرجال الاجانب لنسائنا؟ ثم ماذا عن هيئة الأمر بالمعروف هل حاولوا زيارة تلك المحلات ؟ ولماذا يغضون الطرف عنها ؟ ألأنهم كانوا شركاء في إبطال تأنيثها لأن المصالح تلاقت ؟ وهل أمن - من أصدر فتوى منع النساء من العمل محاسبات - الفتنة على النساء في محلات بيع لوازمهن عندما نصت فتواه على أنه (لا يجوز للمرأة أن تعمل في مكان فيه اختلاط بالرجال، والواجب البعد عن مجامع الرجال والبحث عن عمل مباح لا يعرضها لفتنتها أو للافتتان بها) ؟؟؟

إن المسارعة إلى التحريم تعني أن كل من تعمل في محيط فيه رجال فهي بالضرورة ترتكب محرماً، وهنا نتساءل ماذا عن الطبيبات والممرضات والعاملات في البنوك والشركات الكبرى ؟ ثم إن هذه الفتوى ضد السعودة إذ تصب في مصلحة الأجانب، كما أنها ضد سياسة الدولة التي تعمل جاهدة لإيجاد عمل للنساء اللاتي فاقت بطالتهن حد المعقول ، كما تعني أن الدولة عندما سمحت بذلك فإنها إنما ترتكب محرماً !!!

أما الاختلاط فما زال ذلك الوحش الذي يخيفوننا به لدن مقاربة أي موضوع للمرأة ، وأما الشك في المواطنين فهو الحجة الأخرى التي يشوهون بها الرجال وكأنهم وحوش ضارية تنتظر أن ترى امرأة لتنقض عليها ! ليس ثمة أسوأ ممن يصور الناس بصور سيئة في الوقت الذي يقول فيه إنه يحمي أخلاقهم ويدافع عن ثوابتهم ، ليقيم مجتمع الفضيلة! مع وجود منظومة من القيم الدينية والمجتمعية التي يمكن أن يربى عليها الأفراد ليحافظوا على النسق الأخلاقي للمجتمع دون اللجوء إلى اتهامه .

كتب أحدهم إن (عمل المرأة بائعة أسوأ من عملها في كثير من المجالات، لأنها تواجه المشترين طول وقت الدوام الطويل، ومعلوم أنه لا يختار لهذا المقام من النساء إلا من تتوافر فيها اللياقة البدنية وحسن المظهر واللطف في التعامل، وفي المشترين أصناف من ذوي القلوب المريضة والعيون الباحثة عن المناظر الجميلة، وأغلب الظن أن الحجاب محرم عليها في عملها هذا، اللهم إلا في هذه المرحلة، عملاً بسنة التدرج) .

وبغض النظر عن لغته القاطعة بإلزام تلكم النسوة بعدم ارتداء الحجاب الذي لا ندري على أي أساس أكده وكل من رأى تلك العاملات أكد تمسكهن بالحجاب والنقاب ، فإن هذا لا يعني سوى أن الرغبة في التشويه والتشويش على مصدر رزق تلكم النسوة المحتاجات تجعله يرسل الكلام على عواهنه دونما دليل ، ولعلنا نسأله أيضا : ماذا عن اختلاطها بباعة ملابسها الداخلية ؟ وماذا عن الكلمات التي تلقى على مسامعها من قبل أولئك الرجال عند عرض بضاعته عليها ؟ ثم أليس فيهم من هو على درجة من الوسامة يختاره أصحاب تلك المحلات بعناية حتى يضمنوا إقبال النسوة على دكاكينهم؟ ثم أليس من أولئك الباعة أصناف من ذوي القلوب المريضة والعيون الباحثة عن المناظر الجميلة ؟؟؟؟ ثم ألا يرى أولئك اختلاطا محرما إلا عندما تجلس المرأة على كرسي المحاسبة ، أما أن يجلس الرجل ويتعامل مع عشرات النسوة في اليوم فليس حراماً ؟ أتدرون لماذا ؟ لأن الحرام حصر في المرأة فقط وفي كل ما تؤديه من عمل خارج الحدود التي رسموها لها ، لقد وسعوا دائرة الحرام فلم يتركوا مجالا للكراهية وغيرها من الأمور ، إذ ليس هناك سوى أمرين لا ثالث لهما حرام وحلال فقط !! وهم إذ يحرمون عمل المرأة في البيع والشراء إنما يتجاهلون تلك النماذج النسوية التي باعت واشترت في صدر الإسلام ولم يقل لها أحد ما تفعلينه حرام ، لأن نظرتهم للمرأة كانت أكثر رقياً وواقعية عما يحدث في مجتمعنا الآن في النظرة المريضة إلى المرأة وقضاياها فجعلوها كالداء المستعصي الذي لا شفاء منه إلا بموت المريض !!!

عندما يوقن الناس أن التشكيك في أخلاقهم هو السلاح الذي يشهر في وجه أي جديد ، وعندما يرفضون تصويرهم بالذئاب التي تتربص بالنساء ، فذلك هو الوعي الحقيقي الذي يزعزع تلك النظرة القاصرة التي تصم الناس بما ليس فيهم بما يكشف عن زيف ذلك الادعاء ونفعيته، ولذا ينبغي أن تسارع النخب إلى طرح خطاب مضاد يعزز الثقة في سلوك المواطنين وأخلاقهم، ويعمل على تفكيك الأفكار المتزمتة والصور الذهنية الجاهزة التي تشكك في سلوك الأفراد، وإفساح المجال للأشخاص ذوي الرؤى التنويرية لتفعيل أفكارهم من خلال الممارسات الحية ، للتأكيد على أنهم ليسوا في الصورة البشعة التي يجري حشرهم فيها، لتكون ذريعة لمناهضة الجديد ثم لابدّ من إدماج مناهج التفكير النقدي والتحليلي في مناهج التعليم حتى نزرع بذور الشك والتساؤل في عقول الطلاب ، لنبني أساسا متينا يقوم بفلترة ما يلقى عليهم، حتى لا يكون كل ما يسمعونه مسلّمات غير قابلة للرد .

إنه إن كان هدف هؤلاء هو تحقيق النقاء للمجتمع ونبذ ما يشوّهه ، فيجب عليهم إيجاد حلول عملية من واقع حياتنا المعاصرة وليس من ردهات الماضي؛ فسياسة المنع والتضييق والتحريم لا تخلق مجتمعاً فاضلاً بقدر ما تنتج أفراداً مرتبكين وجلين من مواجهة النساء في المستويات العامةَ ، ولعل هذا ما يفسر تورط بعض مواطنينا الصغار في قضايا سلوكية لدن احتكاكهم بالنساء في الخارج نتيجة جهلهم بأبسط أساليب التعامل المنضبط معهن!

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

تقرير: مليـون دولار حجم الاستثمارات العائلية في الخليج

دبي / متابعات:

قدر الرئيس التنفيذي لمكتب العائلة للاستثمارات الاقتصادية عبدالمحسن العمران حجم الاستثمارات العائلية في الخليج بحد أدنى 30 مليون دولار، مشيراً إلى وجود نحو 10 آلاف عائلة لديها ثروة في الخليج.

جاء ذلك خلال مؤتمر شركة مكتب العائلة السابع لتوزيع الأصول الاستثمارية عالمياً لعام 2011 حيث تم مناقشة عدد من المواضيع باستضافة عدد من المتحدثين من المؤسسات المالية والاقتصاد .

وفي ما يتعلق بالمؤتمر، قال العمران إن المؤتمر يجمع تقريباً 300 من كبار رجال الأعمال في الخليج وهو مؤتمر سعى ومنذ تأسيسه في (سنته السابعة الآن) إلى مشاركة آرائه مع رجال الأعمال ومساعدتهم في تفادي الأزمات والمحافظة على الثروة الخليجية .

وأوضح أن الكثير من المؤسسات المالية تتجه لبيع منتجاتها لكنها قد تخسر لعدم وجود الدراية الكافية بالتسويق ومكتب العائلة أسس لمساعدة هذه العوائل على فهم وإدراك السياسة الاستثمارية خصوصاً، كما إن الاستثمار عملية معقدة جداً يجب أن تترك لذوي التخصص التي من الممكن أن تضع الثقة فيهم، كما يعتبر المكتب مؤسسة تدير أموال أكثر من 120عائلة في الخليج .ومن بين المواضيع التي تم مناقشتها استدامة منطقة اليورو، حيث توقع 88 ٪ من الحضور بقاء المنطقة في مقابل 32 ٪ بأن تنتهي، كما تم التحدث عن المشاكل التي لايزال الاقتصاد الأمريكي يعاني منها البطالة التي وصلت إلى 4.9 ٪ وارتفاع نسبة الدين، في مقابل الاقتصاد الألماني الذي يصعد بقوة أكثر من جيرانه والقلق من النمو الاقتصادي في الصين والذي قد يؤدي إلى التضخم، كما تحدثوا عن استمرار ارتفاع المنتجات الزراعية في السنوات المقبلة رغم وصول المخزون العالمي إلى 30 ٪ .وأكد متحدثون أن استهلاك النفط في أوروبا وأمريكا انخفض بنسبة كبيرة في مقابل توقع بأن تنخفض قيمة الدولار مع اليورو على المدى القصير مع تأثرهم بالعوامل السياسية حيث كانت ألمانيا تركز على رفع قيمة اليورو لكنها الآن تقوم بالعكس، كما توقعوا استمرار ارتفاع أسعار الذهب التي ارتفعت بنحو 29 ٪ خلال العام 2010.

وأشار العمران إلى أن كل دولة لها صناديق سيادية وهي تهتم بتنمية الاقتصاد الداخلي ومن ثم طرح الفائض لتفادي التضخم في البلد نفسه بتوجيهها نحو استثمارات عالمية ما يساهم في تنويع مصادر الدخل لهذه الدول وهو شيء إيجابي .ولفت إلى أنه يتوجب على الشركات العائلية التخطيط المسبق والمستمر سنوياً لتحديد السياسة الاستثمارية وكيفية المحافظة على الثروة وهو أمر من السهولة الحديث فيه، لكن يكمن التحدي في تطبيقه وهو الأمر بالغ الصعوبة. ورأى عدم إمكانية التخمين عن أفضل بلد جاذب للاستثمارات، موضحاً أن كل بلد فيه قطاعات معينة واعدة ومن المهم معرفة أي قطاع في أي بلد أهم من اختيار البلد، مضيفاً:«مع الأسف هناك من يسير على سياسة القطيع (..) ففي الغالب هناك الكثير من المستثمرين في الخليج ونظراً لقلة الاطلاع وقلة القراءة والمتابعة تصلهم المعلومة متأخرة لتراهم عند دخولهم لهذه الأسواق آخر الداخلين وأول المتأثرين». وذكر أن السعودية على سبيل المثال لديها فرصة في الاستثمار بالأسهم أفضل من العقار في الوقت الحالي، إضافة إلى ذلك يجب تحديد الوقت المناسب في الاستثمار من ناحية أفضل وقت للدخول والخروج وهو ما يحتاج لحرفية لا يستطيع المستثمر العادي في الخليج أن يعرفها بجلوسه لمطالعة الأسهم بل بالاستعانة بمؤسسات ذات خبرة لترى أين الفجوات والفرص الموجودة .

وخلال المؤتمر، جرى الحديث حول النظرة الاقتصادية الشاملة وتوزيع الأصول، حيث تحدث فيها كل من المدير العام للأسهم والأبحاث البديلة في كريدت سويس ولارس كالبير الرئيس ونائب المدير العام ورئيس قسم المعلومات ببنك بيرنج بروثر سترادزا برونو ديسغارديز، وكذلك موضوع فرص الاستثمار قصيرة المدى مقابل طويلة المدى والذي تحدث فيه الشريك الإداري بصندوق أبولو الأوروبي للتمويل والاستثمار ديفيد إبراهام وشريك مدير محافظ صندوق إعادة تمويل المؤسسات المالية براغومير كوليف.

من مواليـــد مكة المكرمة

سعودية تترشح لمنصب عمدة في ولاية كاليفورنيا

كاليفورنيا/ متابعات:

تسعى امرأة أميركية من أصول سعودية إلى أن تصبح عمدة في إحدى ولايات كاليفورنيا، بعدما فشلت في الوصول إلى هذا المنصب 4 مرات.

وذكرت فريال المصري التي تحمل الجنسية الأميركية في حديث نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية أنها سترشح نفسها لمنصب عمدة مقاطعة جنوبية في ولاية كاليفورنيا للمرة الخامسة، بعد ضم مناطق تدعم الحزب الديموقراطي إلى المقاطعة التي يكثر فيها المؤيدون للحزب الجمهوري، مشيرة إلى أن ذلك سيساعدها في سعيها للوصول إلى هدفها.

وتحدثت عن معوقات تواجه العرب العاملين في القطاع السياسي، منها عدم توفير الجاليات العربية الدعم المالي للانخراط في العمل السياسي، لافتة إلى وجود لبس في ما يتعلق بقضية الحجاب في بعض الدول الأجنبية، إذ يتساءل بعضهم عن وضع المرأة السعودية الحجاب، وهل هو بسبب الضغط من متشددين، أم للعادات والتقاليد، أم للاقتناع به، مشيرة إلى أن بعض المقيمات في أميركا عندما أردن وضع الحجاب اعتكفن ولم يخرجن من منازلهن لأعمالهن.

واعتبرت أن عدد المحترفات والمهنيات في السعودية أكثر من المتواجدات في أميركا. وعزت ذلك إلى حب المرأة السعودية للتعلم وتنمية مجتمعها والرغبة في التغير، ما يفتح باب تعاون بين النساء في السعودية وأميركا لتبادل الخبرات التي يمكن أن تدعم عمل المرأة. وتابعت: «ما توصلت إليه المرأة السعودية من إمكانات وقدرات تجعلها تتميز في عملها، إضافة إلى أنها نجحت في بلورة رؤيتها».

يذكر أن فريال المصري أول امرأة أميركية من أصول سعودية يتم ترشيحها لأكثر من منصب سياسي في الولايات المتحدة، إذ سبق أن خاضت انتخابات الحزب الديموقراطي، والانتخابات النيابية في مجلس كاليفورنيا عن الحزب الديموقراطي.

والمصري من مواليد مكة المكرمة، ومتزوجة وأم لثلاثة أبناء، وكان والدها مطوفاً، وانتقلت عائلتها إلى مدينة جدة حيث عاشت فترة طويلة هناك قبل أن تغادر فريال إلى القاهرة لتكمل تعليمها هناك ثم عادت إلى مدينة جدة، وانتقلت بعدها بين دول عدة منها بريطانيا وكندا ومصر، قبل أن تهاجر إلى الولايات المتحدة وتستقر فيها مع زوجها منذ العام 1979.